

Distr.: General
7 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير رؤية الأمين العام لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ويبحث دور المكتب في تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي تعبئة الدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا وتحقيق السلام والأمن فيها. وهو يبرهن على أن الولاية الأساسية للمكتب لا تزال مهمة وأنها تحتاج إلى دعم للتصدي على نحو فعال للتحديات والفرص الجديدة التي نشأت على الصعيدين العالمي والإقليمي في السنوات العشر التي انقضت منذ إنشاء المكتب في عام ٢٠٠٣. ويسلط التقرير الضوء بوجه خاص على ما تشهده أفريقيا منذ تطورات سريعة وعلى برنامج التحول الإقليمي الطموح في القارة الذي يتمحور حول التصنيع، والحكم الرشيد، والسلام والأمن باعتبارها عناصر أساسية لإيجاد مناخ تنعم فيه القارة بالسلام والتكامل والازدهار. ويشدد التقرير على ضرورة تعزيز المكتب لتمكينه من دعم البلدان الأفريقية بشكل أفضل. وهو يبرز أيضا الحاجة إلى تعزيز المكتب من أجل تحسين الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي أعيد تأكيد أهميتها في الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي أقامها رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وتحقيقا لتلك الغاية، يتضمن التقرير مقترحات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمكينه من تنفيذ ولايته الحالية والموسعة تنفيذا أكثر فعالية.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - دور مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومهامه
٦	ثانيا - أفريقيا في سياق متغير: الاتجاهات والقضايا والأولويات الجديدة والناشئة
١٦	ثالثا - تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
٢٣	رابعا - الاحتياجات من الموارد
٢٥	خامسا - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الجمعية العامة

المرفقات

٢٦	المرفق ١
٢٧	المرفق الثاني
٣٢	المرفق الثالث
٣٣	المرفق الرابع

أولا - دور مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومهامه

١ - في أعقاب الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات من القرن الماضي، أنهت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧/٥٧، البرنامج الجديد وأقرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها الإطار الذي ينبغي في ظله تقديم الدعم الدولي من أجل تنمية أفريقيا. ثم أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٠/٥٧، إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأسندت إليه دور تنسيق التقارير وأنشطة الدعوة على الصعيد العالمي دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، أنشأ الأمين العام المكتب رسمياً بمقتضى نشرته ST/SGB/2003/6، وما برح المكتب على مدى سنوات عمره العشر يفى بالمهام الموكلة إليه وفقاً لولايته على النحو المبين أدناه.

توفير الدعم للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداوالاتهما بشأن أفريقيا

٢ - على مدى السنوات العشر الماضية، ما فتئ المكتب يقدم الدعم الفني فيما تجريه الجمعية العامة من مناقشات بشأن أفريقيا وينظم المناقشات المواضيعية الخاصة مع رؤساء الجمعية متناولاً القضايا الحاسمة التي تهم القارة. وينظم المكتب أيضاً اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات النقاش التي تُعقد دعماً لمداوالات الدول الأعضاء بشأن أفريقيا.

٣ - وبالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينظم المكتب مناسبات مواضيعية خاصة في سياق الجزء الوزاري من أعمال المجلس بهدف تركيز اهتمام المجتمع الدولي على التحديات التي تعترض تنفيذ أفريقيا أهدافاً معينها من الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - ويقدم المكتب دعماً فنياً ولوجستياً حيويًا إلى العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، بما فيها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والمؤتمر المعقود عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

٥ - وقد أدى المكتب مهام الأمانة فيما يتعلق بتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية وأفضى إلى اعتماد الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية (القرار ١/٦٣). واضطلع المكتب أيضاً بدور فاعل في دعم البلدان الأفريقية فيما أجرته من مشاورات وأعمال تحضيرية تمهيداً لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وشركاء إنمائيين آخرين في المنطقة من

أجل إرساء عملية تحضيرية إقليمية في أفريقيا مما وفر الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي أثناء صياغتها للبيان التوافقي الأفريقي الذي قدم إلى المؤتمر.

٦ - وشارك المكتب أيضا في تنظيم حلقة نقاش رفيعة المستوى عُقدت على هامش المؤتمر ووفرت منبرا للمناقشة يسלט الضوء على الفرص والتغرات والتحديات في مجال تشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في أفريقيا.

تنسيق وتوجيه عملية إعداد التقارير والإسهامات المتصلة بأفريقيا

٧ - يقوم المكتب، وفقا لولايته، بتنسيق وتوجيه عملية إعداد ثلاثة تقارير سنوية يقدمها الأمين العام، وهي:

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي؛

(ب) أسباب التراجع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها؛

(ج) دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويستعين المكتب بفرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا، التي يعقد جلساتها حسب الحاجة من أجل حشد المدخلات والإسهامات من جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المكلفة بولايات محددة تتصل بأفريقيا، ومن الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية الأفريقية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

تنسيق أعمال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا من أجل كفاءة الاتساق والتكامل في نهج تقديم الأمم المتحدة الدعم لأفريقيا، بما في ذلك متابعة تنفيذ جميع النتائج ذات الصلة بأفريقيا المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية

٨ - شكل المكتب أيضا فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا لتيسير اتباع نهج متسق على نطاق المنظومة إزاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا. وتؤدي فرقة العمل دورا هاما في التحضير للمناسبات الرئيسية التي ينظمها المكتب. فعلى سبيل المثال، تعاونت فرقة العمل مع المكتب لكفاءة التحضير بشكل متسق ومنسق للاجتماع الرفيع المستوى المعقود عام ٢٠٠٨ بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، والعديد من اجتماعات أفرقة الخبراء التي تناولت مواضيع شتى تغطي العلاقة بين التنمية من جهة والسلام والأمن من جهة أخرى. وعمل المكتب بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية

الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكفّل توفير الدعم المتسق من أجل إعداد موقف أفريقي موحد في المؤتمر وتيسير مشاركة البلدان الأفريقية. ويتبع نهج مماثل فيما يتعلق بالمداورات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وفي إطار هذه المهام، ينظم المكتب مناسبات سنوية بمشاركة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران، وبالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية والجماعات الشبابية والمغتربين الأفارقة.

المبادرة إلى إعداد التقارير عن مسائل حاسمة تمس أفريقيا، ولا سيما عن مسألتين السلام والتنمية المترابطتين

٩ - بادر المكتب إلى تحضير عددٍ من التقارير الاستشرافية الرائدة، صدرت عن طائفة متنوعة من المسائل الحاسمة التي تمس أفريقيا وتتناول العلاقة بين التنمية من جهة والسلام والأمن من جهة أخرى، ومنها تقارير عن مواضيع مثل إدارة التنوع في أفريقيا، وهو تقرير أُخذ بنتائجه وتوصياته في منتدى الحوكمة الأفريقي الثامن المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ وتقرير عن التنوع الاقتصادي؛ وتقرير عن التمويل البالغ الصغر في أفريقيا؛ وتقرير عن علاقة أفريقيا بالشراكات الإنمائية الجديدة والناشئة؛ وتقرير بعنوان عقد التغيير في أفريقيا: تأملات في عشر سنوات من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وتقرير عن الموارد الطبيعية وتغير المناخ ونشوب النزاع: حماية قاعدة الموارد الطبيعية في أفريقيا دعماً للسلام الدائم والتنمية المستدامة. وأصدر المكتب أيضاً صحائف وقائع عن مسائل مواضيعية تم القارة الأفريقية، منها ما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتطوير الهياكل الأساسية.

١٠ - وقد أفيدت الدول الأعضاء بالاستنتاجات التي خلصت إليها تلك التقارير خلال جلسات الإحاطة الدورية التي يعقدها المكتب للدول الأعضاء في المقر.

تنسيق أنشطة الدعوة العالمية دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١١ - كان المكتب منذ إنشائه صوتاً مسموعاً على الصعيد العالمي في مجال الدعوة إلى تنمية أفريقيا. ودأب، من خلال عمله السياسي والتحليلي وصلاحياته التي تخوله الدعوة إلى عقد مؤتمرات، على إذكاء الوعي بالتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه أفريقيا والتعريف بالتقدم الذي تحوزه القارة في تنفيذ التزاماتها، ونادى بتعزيز الدعم الدولي استكمالاً للجهود الوطنية والإقليمية.

١٢ - ويقدم المكتب الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المغتربون الأفارقة، ويستخدم مواردها في أنشطة الدعوة من أجل تنمية أفريقيا. ويسعى المكتب، في سياق عمله مع منظمة "المستثمر الأفريقي" [Africa investor]، إلى إبراز أهمية القارة كمقصد للاستثمارات من خلال تنظيم مؤتمر القمة السنوي للاستثمار المؤسسي الذي تعقده المجموعة في نيويورك على هامش الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة. وهو يشارك أيضا في الاجتماعات الإقليمية الهامة مثل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، واجتماع اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمنتدى الأفريقي للاستعراض من قبل الأقران، والمؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الذي تعقده مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي سائر الاجتماعات العالمية الهامة، وذلك بهدف تعزيز الأولويات الأفريقية وإشراك الأطراف المعنية الهامة والدعوة إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تنمية أفريقيا وحشده.

١٣ - وإضافة إلى ما تقدم، لا يزال المكتب، بحكم مشاركته الطويلة الأمد في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، يؤدي دورا نشطا في توطيد الشراكة المقامة مع حكومة اليابان من أجل تنمية أفريقيا. ففي إطار مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، اضطلع المكتب بمهام استشارية ودعوية هامة لضمان تكريس مصالح أفريقيا، على نحو ما اعتمدها مفوضية الاتحاد الأفريقي، تكريسا تاما في صلب الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر وهما إعلان يوكوهاما لعام ٢٠١٣ وخطة العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ونظم المكتب، في إطار المؤتمر أيضا، دورة مواضيعية عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ترأسها الأمين العام.

ثانيا - أفريقيا في سياق متغير: الاتجاهات والقضايا والأولويات الجديدة والناشئة

١٤ - لقد سنحت لأفريقيا فرص جديدة وواجهت تحديات ذات ملامح مختلفة منذ أنشئ المكتب قبل ١٠ سنوات. فالقارة تشهد تحولا جذريا يعكس بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهامة. وفي ضوء هذه الفرص والتحديات الجديدة الناشئة على الصعيدين العالمي والإقليمي، لا بد من توسيع نطاق المهام الموكلة إلى المكتب وتعزيز أنشطته وتعميق تفاعله لكي يتسنى له تلبية احتياجات البلدان الأفريقية على نحو أكثر فعالية.

التقدم المحرز في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتحديات التي تواجه التنفيذ

١٥ - توفر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطارا سياسيا واسعا للنطاق لتنمية أفريقيا، وتساعد على تركيز الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية حول الأولويات القطاعية

الرئيسية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تقود عملية وضع أطر استراتيجية في مجالات مثل الزراعة والأمن الغذائي، والهياكل الأساسية، والحوكمة، والصحة، كما أن لها دورا حافزا للجهود التي يبذلها القادة الأفارقة من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية توفر ركيزة ثابتة للمضي قدما.

١٦ - لقد كانت القارة الأفريقية، وقت إنشاء مكتب المستشار الخاص، متخلفة عن الركب في جوانب كثيرة. وبدعم من المكتب وغيره من منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، أصبحت أفريقيا ساحة لتحول غير مسبوق. وباتت القارة مفعمة بالتفاؤل بعد عقد يُعدّ الأفضل اقتصاديا منذ الاستقلال (٢٠٠١-٢٠١١). فقد تمكنت من الاحتفاظ لفترة طويلة بمعدل نمو مرتفع مع بلوغ متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ٥,٦ في المائة تقريبا. وتجني القارة أيضا ثمار تعزيز الديمقراطية والحوكمة، وتستفيد من ترسيخ هيكل قوي للسلام والأمن فيها. وقد شهدت أفريقيا انخفاضا كبيرا في عدد النزاعات الناشئة فيها منذ تسعينيات القرن الماضي ومطلع الألفية الثانية. فعلى الرغم من أن القارة الأفريقية كانت مسرحا لما نسبته ٥٥ في المائة من النزاعات الدائرة في العالم كله في عام ٢٠٠٢، فإن تلك النسبة انخفضت إلى ٢٤ في المائة بحلول عام ٢٠١١^(١). وفيما يتعلق بالحوكمة، جرى ترسيخ الانتخابات المتعددة الأحزاب منذ تسعينيات القرن الماضي وأصبحت تمثل اتجاهها إيجابيا صوب توطيد الديمقراطية.

١٧ - وفي الآونة الأخيرة، ومع قرب انتهاء المهلة الزمنية المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واقترب موعد البدء في مفاوضات بشأن صوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، صار الاتحاد الأفريقي أكثر نشاطا وديناميكية فيما يتعلق برعاية خطة تنمية أفريقيا. ففي عام ٢٠١٠، قامت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الذي جاء خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية، بإدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل مفاوضات الاتحاد الأفريقي وأقرت تحويل أمانة الشراكة إلى وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (وكالة الشراكة الجديدة). وقد أعطى إدماج تلك الوكالة في هياكل مفاوضات الاتحاد الأفريقي وعملياتها زخما جديدا للمضي في تنفيذ الشراكة الجديدة، ووسع في الوقت ذاته نطاق الأنشطة الضرورية لدعم تنفيذها إذ أنه أصبح مرتبطا بالعديد من أنشطة الاتحاد الأفريقي.

(١) انظر من تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: The Mutual Review of Development Effectiveness in Africa: Promise and Performance, 2012.

وعلى مدى العقد المنصرم، أضحت الشراكة الجديدة المحور المركزي لحشد الدعم الدولي المقدم من أجل تنمية أفريقيا والدعم التي تقوم عليها أي شراكة إنمائية جديدة مع القارة.

١٨ - وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال أفريقيا تواجه عددا من التحديات. فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لم يترجم إلى رخاء ينعم به الجميع. ولم تشهد القارة خلق فرص عمل حقيقية ولا خفضا كبيرا في مستويات الفقر، ويعزى ذلك جزئيا إلى طبيعة نموها الذي استند بدرجة كبيرة إلى الصناعة الاستخراجية للسلع الأساسية وتصدير المواد الخام. وعلاوة على ذلك، اتسع تفاوت الدخل إلى مستوى يندر بالخطر، على نحو يفاقم التوترات ويزيد من مخاطر حدوث صراع اجتماعي. ولا تزال التحديات قائمة في مجال السلام والأمن أيضا، بما في ذلك المهام العاجلة المتمثلة في استعادة السلام والاستقرار في البلدان الداخلة في نزاعات، ودعم جهود التعمير وبناء السلام فيما بعد انتهاء النزاع في البلدان الخارجة منه، ودعم البلدان في عملية الانتقال الشاقة إلى الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، لا يزال تنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بطيئا بسبب محدودية القدرات، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات.

١٩ - وقد وضع الاتحاد الأفريقي إطارا استراتيجيا متوسط الأجل اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٣ في الجلسة الخاصة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. ويقر هذا الإطار الاستراتيجي بأهمية اغتنام الفرص، بما في ذلك استخدام النمو الاقتصادي المرتفع كنقطة انطلاق لتعزيز التحول الهيكلي وترسيخ ثقافة للسلام. وبالمثل يبرز الإطار الاستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تركيزا استراتيجيا جديدا يعنى في سياقه بتعزيز برنامج التحول في أفريقيا من خلال التنفيذ الفعال لمشاريعه ذات الأولوية، بما في ذلك برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران؛ ويسلط الإطار الضوء أيضا على التصنيع باعتباره قاطرة للنمو، مع التركيز بوجه خاص على تمكين المرأة وعمالة الشباب لتوسيع البعد الاجتماعي للتنمية.

٢٠ - وإضافة إلى ذلك، وفي إطار الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، أكد القادة الأفارقة من جديد التزامهم بالتطلعات إلى تحقيق التكامل والرخاء والسلام في أفريقيا وإلى أن تمضي القارة قدما بجهود وإدارة مواطنيها بحيث تصبح قوة ديناميكية في الساحة العالمية. وأعلن القادة أيضا التزامهم بوضع خطة طويلة الأجل على نطاق القارة للخمسين سنة القادمة من أجل بناء أفريقيا موحدة يعمها الرخاء.

٢١ - وإضافةً إلى الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين التقليديين، أقامت البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة شراكاتٍ مع طائفة واسعة من البلدان، ولا سيما بلدان الجنوب. وقد قامت هذه الأخيرة، بعد أن جذبتها بدرجة كبيرة وفرة الموارد الطبيعية في القارة وتنامي الطبقة المتوسطة وسرعة التوسع الحضري فيها، بتوسيع نطاق تعاونها مع أفريقيا. ونظراً لتزايد ثقلها وحصتها الاقتصاديين في النواتج والإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي، تزداد أهمية بلدان الجنوب كمصادر للمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة لأفريقيا. ويسعى الاتحاد الأفريقي إلى الاستفادة من تلك الشراكات لدعم برنامج التحول في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص عملية التصنيع فيها، من أجل خلق فرص عمل لائق لجموع الشباب المتزايدة في أفريقيا.

٢٢ - وتقف أفريقيا حالياً عند منعطف مهم في مسارها الإنمائي. فبالنظر إلى إمكانات القارة فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز المؤسسات، وفي ضوء تعدد الشركاء الإنمائيين الجدد والناشئين والتركيز الحالي على برنامج التحول، يجب أن توسع الأمم المتحدة نطاق دعمها لأفريقيا وأن تزيد الدعم لهذه الظروف الديناميكية المتغيرة. ولا بد أيضاً أن تعزز دعمها للقارة في تصديدها للتحديات الكبيرة ومعالجتها للفرص المهمة الماثلة أمامها في مجالي التنمية والسلام والأمن، بما في ذلك معالجة التزاعلات داخل الدول وآفة الإرهاب المتنامية؛ والتحديات المصاحبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والمساعدة على تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ومن ثم كفالة تنفيذها بنجاح في أفريقيا.

٢٣ - وبالنظر إلى هذه التغيرات المهمة والتحديات والأولويات الناشئة، توجد حاجة عاجلة وأنية لتعزيز المكتب الذي يتمتع بوضع فريد بوصفه المكتب الوحيد في الأمانة العامة المتفرغ حصراً لدعم أفريقيا، وذلك من أجل زيادة أنشطته ومواءمة أعماله مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتمثل الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المكتب، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، فرصة تأتي في أوانها لاستعراض أعمال المكتب وتوسيع نطاقها ومن ثم تعزيزها.

تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٢٤ - توفر الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً قوياً للتصدي للفقير، وهي تشدّد الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية سعياً إلى تعزيز التنمية البشرية. وقد أبدت البلدان الأفريقية التزاماً كبيراً في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، واتبعت استراتيجيات جريئة ومبتكرة من أجل زيادة التقدم صوب تحقيقها. ونتيجة لذلك، أحرزت أفريقيا تقدماً جديراً بالثناء نحو بلوغ عدة

غايات من هذه الأهداف، بما في ذلك في مجالات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومكافحة تفشي الملاريا ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الرغم من تلك المكاسب، لا تزال التحديات قائمة. فمعدلات الفقر في القارة لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول، ويستعصي هدف تحقيق الأمن الغذائي على كثير من البلدان الأفريقية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتفاقم هذه التحديات من جراء استمرار عدم المساواة وارتفاع معدلات البطالة، وخصوصا بين جموع الشباب المتزايدة في القارة. ولا تزال أفريقيا تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات. ويذكر إضافة إلى ذلك أنه، رغم تراجع عدد النزاعات في أفريقيا، لا يزال تكرار اندلاع النزاع في بعض بلدان المنطقة يشكل تحديا خطيرا يعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية.

٢٥ - وسيكون استكمال الأعمال المتعلقة بالأهداف الإنمائية مهما لضمان الرفاهية والكرامة وكفالة الحقوق الواجبة لملايين الأفارقة الواقعين في شرك الفقر اليوم وللأجيال المقبلة أيضا. ومن المؤسف أنه إذا استمر التقدم بنفس الوتيرة الحالية، فمن غير المرجح أن تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى هذا النحو، يتعين علينا تعجيل وتيرة الجهود في ذلك الصدد والسعي إلى إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم في الفترة المتبقية. وتوجد حاجة إلى إجراءات أكثر جرأة، تتخذها كل من البلدان الأفريقية وشركاء القارة في التنمية، للتغلب على التحديات وإحراز تقدم سريع على مدى السنتين القادمتين. وسيكون من الجوانب الحيوية لهذه الدفعة أن يفي شركاء أفريقيا في التنمية بالتزاماتهم تجاه القارة، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمعونة والتجارة والمعونة التجارية والديون الخارجية والتمويل. وسيقتضي ذلك من المكتب مضاعفة الجهود للمضي قدما باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية في السنتين المتبقيتين.

٢٦ - ولا تزال أفريقيا تشكل أولوية مهمة للأمم المتحدة. وسيواصل الأمين العام ضمان استمرار المنظمة في ترشيد وتعزيز دعمها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا.

٢٧ - وفي الوثيقة الختامية المنبثقة عن المناسبة الخاصة، التي عقدها رئيس الدورة الثامنة والسنتين للجمعية العامة، في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين تعزيز المكتب حتى يتمكن من القيام بشكل أفضل بتنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي سيكون حاسما للإسراع بوتيرة تحقيق الأهداف الإنمائية على صعيد القارة. وإضافة إلى ذلك، هناك دور مهم للمكتب في رصد ومتابعة تنفيذ جميع النتائج ذات الصلة بأفريقيا التي

تمحضت عنها مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى العالمية، بما في ذلك تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الصادر في عام ٢٠٠٨ (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق)، والإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الصادر في عام ٢٠٠٨ (قرار الجمعية العامة ١/٦٣)، والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق). وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب دعم البلدان الأفريقية التي أطلقت خطط العمل ذات الأولوية الخاصة بها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق تلك الأهداف، وذلك في أعقاب إرساء الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي ينتمي المكتب لعضويته، لإطار تنفيذ أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية. وفي سياق دور الرصد الذي يقوم به مكتب المستشار الخاص، سيكون لتعزيز المكتب أهميته بالنسبة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط ودعم البلدان الأفريقية في تعبئة الدعم الدولي لجهودها.

التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٨ - تمشيا مع التكليف بمتابعة تنفيذ جميع النتائج ذات الصلة بأفريقيا المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيواصل المكتب دعم البلدان الأفريقية في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، شددت الدول الأعضاء على الأولوية الأساسية للمجتمع الدولي المتمثلة في دعم جهود التنمية المستدامة في أفريقيا. ويقدم تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة" [A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development] (٢٠١٣)، توصيات جريئة وعملية ستفيد في التصدي للتحديات العالمية في المرحلة الراهنة، ولا سيما عدد التحديات التي تواجهها أفريقيا. ويعرض التقرير خطة شاملة لإنهاء الفقر المدقع بجميع أبعاده، تشكل التنمية المستدامة نواتها الأساسية، بما يشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الاستدامة البيئية. ومنذ أن بدأت مفاوضات الأفرقة العاملة المعنية بأهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها ونقل

التكنولوجيا، تولى المكتب مسؤوليات إضافية دعماً للمجموعة الأفريقية في نيويورك في جهودها الرامية إلى صياغة موقف أفريقي موحد.

٢٩ - وتتيح صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة لتعزيز المكاسب التي تحققت من خلال خطة الأهداف الإنمائية للألفية، مع تناولها في الوقت نفسه للتحديات الجديدة والناشئة التي تهدد بعكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالي الأمن والتنمية البشرية. وستتسم الخطة بأهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا التي تواجه عقبات كبيرة في جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، فإنه من المهم أن تدرج احتياجات أفريقيا وأولوياتها بالكامل في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستولى المكتب، في إطار ولايته المتمثلة في دعم مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، توفير المساعدة دعماً للجهود الأفريقية الرامية إلى ترجمة عناصر تقرير الأمين العام المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (A/68/202)، وسيكمل الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لكفالة التوصل إلى اتفاق بشأن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٠ - وتتعاون الأمم المتحدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي من أجل إجراء سلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية والقارية في أفريقيا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد قام الاتحاد الأفريقي في أعقاب تلك المشاورات بإنشاء لجنة رفيعة المستوى مكونة من رؤساء دول وحكومات أفريقية لإعداد موقف أفريقي موحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيوفر هذا الموقف الموحد، حال الانتهاء من صياغته، مُدخلًا مهماً في المداولات الجارية بشأن الخطة المذكورة، ولا سيما مع اكتساب المفاوضات الحكومية الدولية زخمًا. والمكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا يدعمان هذه الجهود لضمان التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر.

٣١ - وقد أكدت نتائج المشاورات حتى الآن ضرورة أن تعنى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمعالجة مسألتَي النمو الاقتصادي والإدماجي والتحول الهيكلي باعتبارهما العنصرين الرئيسيين للتنمية المستدامة. أما الأولويات الأخرى المنبثقة عن المشاورات فهي الإدماج الاجتماعي والعدالة وأهمية التصنيع من أجل خلق فرص عمل لائق ولا سيما لجموع الشباب المتزايدة في أفريقيا. وسلط الضوء أيضاً على السلام والأمن وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد، باعتبارها عوامل تمكينية حاسمة لتحقيق التنمية في أفريقيا ينبغي أن تعطى أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٢ - ومع مواصلة المكتب جهوده لدعم البلدان الأفريقية في أعمالها التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة من حيث صياغتها وكذلك التخطيط لتنفيذها في المستقبل، يحتفظ المكتب بعلاقات وثيقة مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إقامة صلات تآزر بين المشاورات الإقليمية والعالمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، فإن الجلسة المواضيعية المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي نظمها المكتب في إطار مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في يوكوهاما، اليابان، أسفرت عن توصيات قيمة لعملائنا بشأن هذا الموضوع. وينبغي تعزيز المكتب لضمان الاستفادة في المشاورات العالمية بنتائج المشاورات الإقليمية وكذلك تعزيز إدراج أولويات أفريقيا في الخطة النهائية بصورة فعالة. كما أن وجود مكتب معزز للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، عند التوصل للصيغة النهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، سيكون عنصرا أساسيا في الاضطلاع، من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات/الإدارات والمعنية بأفريقيا، بتنسيق الدعم المعزز المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة واللازم لتنفيذ الخطة والأهداف بصورة كاملة وناجحة في أفريقيا.

مواجهة التحدي الذي يفرضه تغير المناخ

٣٣ - أقر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن تغير المناخ يمثل تحديا من أهم التحديات التي يواجهها العالم. وفي الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، اتفقت الدول الأعضاء على وضع جدول زمني صارم يفرضي إلى اعتماد اتفاق بشأن تغير المناخ ليحل محل بروتوكول كيوتو بحلول عام ٢٠١٥. ويعتزم الأمين العام أيضا عقد اجتماع قمة في عام ٢٠١٤ بغية حشد دعم سياسي يكفل إبرام الاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ في الموعد المحدد.

٣٤ - ولم تزل أفريقيا ترزح تحت العبء الأكبر لآثار تغير المناخ الضارة، وهو العبء الذي يتجلى فيما يجتاح القارة من ظواهر جوية قاسية، من بينها موجات الجفاف والتصحر والفيضانات. وما برحت هذه الآثار تشكل تهديدا لسبل عيش ملايين الأفارقة من خلال ما تشهده القارة من تدهور للأمن الغذائي ونزاعات على الموارد الشحيحة وغياب لأي تدابير من شأنها التخفيف من آثار تغير المناخ وإتاحة التكيف معها. وجاء التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، المعنون "تغير المناخ عام ٢٠١٣: الأساس العلمي المادي"، لِيُسلط الضوء على التأثيرات الشديدة التي تنجم عن تغير المناخ وليطرح أدلة علمية واضحة على صلته بالنشاط البشري. ونظرا لما يترتب على تغير المناخ من عواقب هامة للعالم

أجمع، فقد وضعه الأمين العام في زمرة أولوياته القصوى وأدرج كذلك ضمن الضرورات الحتمية في خطة العمل الخمسية الحالية. وثمة حاجة ملحة لأن تقدم الأمم المتحدة ومعها سائر المجتمع الدولي الدعمَ لأفريقيا لتمكينها من التصدي الفعال لآثار تغير المناخ، بما في ذلك من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات. وسيكون تعزيز المكتب عنصرا رئيسيا من عناصر تحفيز الدعم في هذا الاتجاه، ورصد الالتزامات ذات الصلة، ودعم العمليات الرئيسية المشتركة بين الحكومات وبين الوكالات والمتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا لكي يتسنى التوصل لاتفاق في الوقت المحدد.

تأكيد علاقة التنمية بالسلام والأمن

٣٥ - سلط القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الضوء على السلام والأمن، وأدرجتهمما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ضمن الأولويات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد حققت القارة تقدما مطردا على درب السلام والأمن بتكثيفها التعاون الإقليمي والقاري في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، وهي الآلية المؤسسية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. واعتمدت الحكومات الأفريقية أيضا عدة مواقف موحدة بشأن مسائل من بينها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها وبشأن منع الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحتها. ويعزز الاتحاد الأفريقي كذلك تعاونه مع الأمم المتحدة في مجالات يمتد نطاقها من حفظ السلام وتقديم المساعدة الانتخابية إلى التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع.

٣٦ - وكما أكد تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن مسألة التحرر من الخوف والنزاع والعنف تنصدر قائمة حقوق الإنسان الأساسية وتعتبر دعامة لا غنى عنها في سبيل بناء مجتمعات مسالمة ومزدهرة. وقد أقر المجتمع الدولي بالصلة التي لا تنفصم بين التنمية من جهة والسلام والأمن من جهة ثانية إذ أدرك العالم أن السلام لن يتحقق دون تنمية وأن التنمية لن تتحقق دون سلام. وقد أظهرت الأدلة التجريبية أن انعدام الأمن وشيوع العنف كثيرا ما تمتد جذورهما إلى تربة الفقر والظلم وعدم المساواة. ومن ثم، فلا مناص من تهيئة ظروف السلام الدائم لكي يتسنى تحقيق التنمية المستدامة.

٣٧ - ولا يزال هناك الكثير مما يلزم إنجازه لتوطيد السلام وبسط الأمن وتحقيق الاستقرار كدعائم لانطلاق التنمية. وتتضافر عوامل متعددة تتسبب في تقويض الاستقرار في بلدان عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وغينيا - بيساو ومالي. وتُذكر ضمن العوامل المفضية إلى نشوب

النزاع في القارة انعكاسات الربيع العربي بشمال أفريقيا التي كان لها أثرها في زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل؛ والأخطار المتزايدة التي يشكلها الإرهاب؛ واندلاع النزاعات وأعمال العنف المتصلة بمسائل الحكم والتي تنشأ على خلفية الانتخابات. وفي ظل الطابع المتعدد الأوجه لهذه النزاعات وتأثيرها الكبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبرز أهمية السعي إلى اتباع نهج كلي يعترف بالصلوات المتشابكة التي تربط التنمية بالسلام والأمن في أفريقيا.

٣٨ - وينبغي لهذا النهج الكلي، من منطلق الضرورة، أن يعترف بأن البلدان الأفريقية تمر بمراحل مختلفة من مراحل توطيد السلام والتنمية، وبالتالي تتباين احتياجاتها بدرجة تقتضي أن يكون الدعم الدولي المقدم لها محدد الأهداف ومصمم بطريقة تلائم هذه الاحتياجات. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا ينحصر التركيز في البلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة منها، وإنما ينبغي أن يمتد أيضا إلى البلدان المستقرة نسبيا وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية في طريقها صوب الديمقراطية. وسيكون من الأهمية بمكان دعم هذه البلدان في طائفة من المجالات من بينها تحقيق الاستقرار والمصالحة؛ والعدالة الانتقالية؛ والإنعاش المبكر وتطوير القدرة على تحمل الأزمات؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح القطاع الأمني؛ وتعزيز المؤسسات والحوكمة، وذلك إذا أريد تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

٣٩ - ولا غنى عن تطبيق تدابير من شأنها تعزيز السلام والأمن، بما في ذلك كفالة احترام حقوق الإنسان والحكم السياسي والاقتصادي الرشيد والشفافية والمساءلة إلى جانب تنمية القدرات المؤسسية، لكي يتسنى ضمان استدامة نتائج التنمية. وما فتئت الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران تلعب دورها كأداة هامة للتصدي لأوجه القصور في هذه المجالات والنهوض بالحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وقد ساعدت هذه الآلية أيضا في تقوية آليات المساءلة المحلية وعملها باستخدام نهج تشاركي يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٠ - ويشدد الإطار الاستراتيجي المتوسط الأجل الذي أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على أهمية تضافر جهود إحلال السلام والأمن مع جهود تحقيق التنمية. وللدلالة على أهمية معالجة كلتا المسألتين، زار رئيس البنك الدولي والأمين العام في بعثة مشتركة أجريها في أيار/مايو ٢٠١٣ عدة بلدان أفريقية، منها أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، حيث أعلن عن افتتاح مجموعة مشاريع من شأنها تأكيد الصلة بين السلام والأمن والتنمية. وخلال زيارة البعثة، تعهد البنك الدولي بتقديم مبلغ بليون دولار لدعم الهياكل الأساسية في المنطقة، بما في ذلك الطرق والطاقة والزراعة. وسيسافر الأمين

العام إلى منطقة الساحل في بعثة مشتركة أخرى يصاحبه فيها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، في إطار الجهود المشتركة الرامية إلى التغلب على المشاكل الأمنية بتوفير الفرص الاقتصادية.

٤١ - ونظرا لأن المكتب يضطلع بولاية فريدة من نوعها تتمثل في تعزيز علاقة التنمية بالسلام والأمن، فإنه يلعب دورا منفردا وهاما في التأكيد على الصلات المتشابكة التي تربط المجالات الثلاثة فيما يقوم به من أنشطة للدعوة وعمل سياسي. وبفضل الولاية الفريدة المنوطة بالمكتب، فإنه يستطيع تسليط الضوء على المسائل الحرجة التي تواجهها البلدان الأفريقية الخارجة من النزاعات، وغيرها من الدول المهشة والضعيفة في القارة. وفي ضوء تزايد تعقيد مسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وطبيعتها المتشابكة، تكتسب فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا التي يعقدها المكتب أهمية أكبر من حيث كفاءتها توفير الأمم المتحدة الدعم المتسق والمنسق لأفريقيا على النحو الذي كلفتها به الدول الأعضاء. وسيُثمر تعزيز المكتب عن تمكينه من تعميق الفهم وزيادة الوعي بشأن العلاقة التي تربط التنمية بالسلام والأمن في أفريقيا وتعزيز الدعم الدولي المقدم للقارة بالتزامن مع التصدي لهذه التحديات.

ثالثا - تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

٤٢ - لقد حان الوقت، في ضوء السياق العالمي والأفريقي المتغير، لتعزيز المكتب بدرجة تمكنه من الاستجابة بفعالية للتحديات والشواغل والأولويات المتغيرة للبلدان الأفريقية. وأدركت الجمعية العامة ضرورة اتباع نهج معزز تجاه دعم أفريقيا، واتخذت قرارها ٢٩٣/٦٦ الذي يقضي بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض الالتزامات المتعهد بها تجاه احتياجات أفريقيا الإنمائية مع إيكال مهمة تنفيذ الآلية للمكتب. ونظرا لاتساع نطاق الأنشطة التي عُهد بها إلى المكتب، فقد نشأت الحاجة إلى تعزيزه لكي يتسنى له تنفيذ هذه الأنشطة بفعالية. ويقترح هذا التقرير خطة عملية لتعزيز المكتب في مجالات العمل التالية: تحليل السياسات ورصدها وإجراء البحوث؛ والدعم الحكومي الدولي؛ وأنشطة الدعوة؛ والتنسيق المشترك بين الوكالات.

تحليل السياسات ورصدها وإجراء البحوث

٤٣ - تنص ولاية المكتب على أن يبادر إلى إعداد تقارير بشأن المسائل ذات الصلة التي تمس أفريقيا، ولا سيما مسائل التنمية والسلام والأمن المترابطة فيما بينها. ويتطلب ذلك من المكتب أن يداوم على تحديد ورصد المسائل والاتجاهات الناشئة والجديدة، وأن يعد تقارير

تحليلية تدعم وظيفته الاستشارية. وفي سياق تنمية أفريقيا، تواجه القارة العديد من التحديات الجديدة والناشئة التي تهدد جميعها السلام والأمن، من بينها عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي والبطالة بين الشباب وتغير المناخ وشواغل أخرى تتعلق بالاستدامة البيئية والعنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الجنسي. ونظرا لاتساع نطاق التحديات التي تواجهها أفريقيا، فإن المكتب يحتاج لتعزيز قدراته.

٤٤ - وفيما يتعلق بالشراكات في ميدان التنمية في أفريقيا، فإن المكتب ملتزم بالعمل مع سائر الجهات المشاركة معه في التنظيم من أجل تفعيل عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وبضمن أن يكون تنفيذ الوثائق الحتمية المعقدة والشاملة المنبثقة عن الدورة الخامسة للمؤتمر، على مدار السنوات الخمس القادمة، مراعيًا لأولويات الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية.

٤٥ - وفي ظل ندرة الموارد على الصعيد الدولي، يضطلع المكتب أيضا ببحوث وتحليلات رائدة عن ملامح الشراكات الجديدة والناشئة في أفريقيا، بغية اقتراح نهج استراتيجية تجاه القارة. وقد حظي هذا العمل بتقدير كبير من الدول الأعضاء وعمق فهم صانعي السياسات في أفريقيا لطبيعة مثل هذه الشراكات وكيفية تسخيرها لخدمة التنمية في القارة. ولكي يتسنى دعم قدرات البلدان الأفريقية لتعظيم فوائد هذه الشراكات وتحقيق نتائج تعود بالنفع المتبادل، سيكون لزاما على الأمم المتحدة أن تزيد دعمها، ولا سيما من خلال ما يضطلع به المكتب من أعمال تحليلية ومن خلال دور المكتب كصوت بارز معبر عن أفريقيا في حوارها مع شركائها الإنمائيين الجدد والناشئين وكمساهم رئيسي في هذا الحوار.

٤٦ - ونظرا لجسامة هذه المهام، فمن الضرورة بمكان تعزيز مشاركة المكتب في عملية مؤتمر طوكيو وما شابهها من عمليات الشراكة المعنية بالتنمية في أفريقيا وتعزيز دعمه لهذه العمليات بغية توفير الدعم لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتزويد آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة بمعلومات معيارية هامة.

٤٧ - واتسع، علاوة على ذلك، نطاق مهمة الرصد المنوطة بالمكتب اتساعا كبيرا. بموجب قرار الجمعية العامة القاضي بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٨ المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية. ولتنفيذ هذه الولاية وبناء على التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة، يتوقع من المكتب أن ينشئ آلية للرصد وأن يجري مشاورات مكثفة مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، بما فيها البلدان المستفيدة والشركاء الإنمائيون التقليديون والناشئون والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، ومع مؤسسات منظومة الأمم

المتحدة وإداراتها وصناديقها وبرامجها كذلك، بهدف تحفيز مساهماتها في عملية الاستعراض التي تُجرى كل سنتين.

٤٨ - وبما أن المكتب يضطلع بأعمال الأمانة لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، فإنه سيرصد جميع الالتزامات الصادرة لصالح تنمية أفريقيا، بما فيها تلك المتعلقة بالسلام والأمن، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وفي مؤتمرات رئيسية عقدت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تعهدت الجهات المانحة بتقديم موارد لدعم السلام والأمن، والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاعات للعديد من البلدان، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي ومنطقة دارفور بالسودان. وبالمثل، أعربت الدول الأعضاء، في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣، عن التزامها بمنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها من خلال تشجيع مشاركتهن الكاملة في جميع عمليات السلام والتنمية.

٤٩ - وفي ضوء كثافة الموارد والعمالة التي تتطلبها هذه المهمة وطول الوقت الذي يستغرقه تنفيذها، ينبغي أن يعزز المكتب ملاكته الوظيفي الحالي عن طريق إنشاء وظائف جديدة وإضافة موارد جديدة غير متعلقة بالوظائف بما يتناسب مع التوسع الشامل في الولايات المتعددة الموكلة إليه.

زيادة فعالية الدعم الحكومي الدولي

٥٠ - أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على التحديات الخاصة والجسيمة التي تعترض طريق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وفي ظل هذا الواقع، يتعين أن تعكس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أولويات التنمية في أفريقيا، وبخاصة الشواغل الإنمائية التي تهم القارة. وباعتبار أن المكتب هو الجهة الوحيدة في الأمانة العامة التي تركز كافة جهودها لخدمة أفريقيا، فإنه يتبوأ مكانة فريدة تؤهله ليكون منبرا يعبر عن الأولويات والشواغل الأفريقية في العمليات المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات التي أرسيت من أجل دعم المفاوضات الجارية بشأن جملة أمور منها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

٥١ - ومن مهام المكتب أيضا أن يكون صوتا معبرا عن أفريقيا في فرق العمل والأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح القطاع الأمني؛ وبمسألة الأطفال في النزاعات المسلحة؛ والأسلحة الصغيرة؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي جميعا مسائل في صميم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن فيما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ - ومع بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصورة فعلية وإحراز الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالأهداف الإنمائية للألفية تقدماً في أعماله، سيتزايد الطلب على دعم المكتب لتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة في تلك العملية والمساهمة فيها على نحو فاعل وهادف. وسيصعب على المكتب أن يلبي هذه الاحتياجات بسبب صغر حجمه وقلة موارده البشرية والمالية. وهو يحتاج إلى تقوية قدراته لكي يتسنى له تزويد البلدان الأفريقية بما تحتاجه من دعم في مفاوضاتها بشكل فعال وفي توقيت مناسب، بما في ذلك من خلال إعداد موجزات سياساتية بشأن المسائل ذات الأهمية الجاري التداول بشأنها ودعمها أيضاً في إعداد مواد تملأها بمعلومات أساسية تبني في ضوءها مواقفها التفاوضية. وبناء على ما تقدم، فإن المكتب يحتاج إلى موارد إضافية تشمل موظفين رفيعي المستوى من الفئة الفنية، لكي يتمكن من تقديم الدعم التحليلي والفني في الوقت المناسب إلى البلدان الأفريقية فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٥٣ - ويضاف إلى ذلك أن زيادة موارد المكتب ستتيح له أن يعزز مشاركته في الهياكل الداخلية للأمانة العامة التي تدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مثل فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ وفريق الدعم التقني التابع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وسيكون لذلك أهميته في ضمان مراعاة أولويات أفريقيا وشواغلها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة.

تكثيف أنشطة الدعوة من أجل دعم أفريقيا

٥٤ - على الرغم من الأشواط الهائلة التي قطعتها أفريقيا على درب النمو الاقتصادي والتحسين الذي طرأ على المشهد الاجتماعي والسياسي فيها، يصعب التغلب على النظرة السلبية لأفريقيا، مما يقوض الجهود الرامية إلى حشد مزيد من الاستثمارات الداخلة إلى القارة. ويمكن أن تكون مهمة المكتب في مجال الدعوة أداة قوية لدعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تغيير الصورة السائدة عن أفريقيا على الصعيد العالمي، بل وينبغي لها أن تكون كذلك. وبما أن المكتب يرأس مجموعة الدعوة والاتصالات داخل آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، فهو في وضع شديد التميز يتيح له التنسيق مع سائر أعضاء المجموعة من أجل وضع استراتيجية شاملة للدعوة والاتصالات لفائدة القارة، من شأنها أن تعزز تأثير البرنامج العشري لبناء القدرات الذي يشكل الجزء الأهم من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي.

٥٥ - وزيادة أنشطة مجموعة الدعوة ضمن آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا ووضع وتنفيذ استراتيجية فعالة للدعوة والاتصالات لفائدة القارة أمر يتطلب عدداً أكبر من الموظفين من الفئة الفنية في المكتب ممن لديهم خبرة قوية في مجال الاتصالات.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع المكتب بدور بالغ الأهمية في المساعدة على حشد شراكات واسعة النطاق ومبتكرة من أجل تنمية أفريقيا، تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمغتربين الأفارقة. وقد أقام المكتب بالفعل شراكة ناجحة مع منظمة "المستثمر الأفريقي" [Africa Investor]، وهي منظمة تتألف من تحالفٍ ضخم من الأعمال التجارية الأفريقية وغير الأفريقية، تهدف إلى زيادة الوعي بفرص الاستثمار المتاحة في أفريقيا بهدف تغيير نظرة المستثمرين للقارة من خلال تنظيم حوارات رفيعة المستوى بشأن الاستثمار بين القادة الأفارقة والشركات الخاصة الكبرى. وسيقدم المكتب الدعم للمناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن تشجيع الاستثمار في أفريقيا ودوره المحفز في تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا، التي دعت الجمعية العامة إلى عقدها في قرارها ٢٩٤/٦٧ وسيقدم تنفيذ ما تتمخض عنه من نتائج. وعلاوة على ذلك، يدرك المكتب الدور الهام الذي يضطلع به المغتربون الأفارقة في مجال الدعوة من أجل أفريقيا وحشد الدعم من أجل تنميتها، بما في ذلك من خلال توفير رأس المال ونقل المعارف والتأثير في سياسات حكوماتهم المتعلقة بأفريقيا. لذلك فإن أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجية الدعوة للمكتب يتمثل في إقامة روابط أقوى مع منظمات المغتربين الأفارقة الموجودة في البلدان المتقدمة النمو كوسيلة لحشد دعم أقوى وأكثر تنسيقاً لصالح التنمية في أفريقيا.

٥٧ - وبالإضافة إلى إقامة صلات مع القطاع الخاص والمغتربين الأفارقة، سيعزز المكتب التوسع في إقامة الصلات مع المجتمع المدني الأفريقي والأوساط الأكاديمية الأفريقية والأطراف المعنية الأخرى، ولا سيما من أجل تيسير مشاركتها في صياغة الأولويات الأفريقية فيما يتعلق بالعمليات الجارية المتعلقة بالسلام والأمن، وخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وقد ثبت أن للمشاورات مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمدخلات الواردة منها تأثير كبير على هذه العمليات، وأقرت بأهميتها الدول الأعضاء في العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي وثيقته الختامية التي دعت الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى كفالة إجراء مشاورات كاملة مع هذه الفئات. ومن شأن تعزيز المكتب أن يشجع وييسر المشاركة الكاملة للأطراف المعنية والخبراء ذوي الصلة من المجتمع المدني في أفريقيا والأوساط الأكاديمية والعلمية بالقارة ضمناً لإدماج ما لهم من رؤى وتجارب فريدة في تلك العمليات بحيث

تشكل نتائجها النهائية. وسيحافظ المكتب على هذه الصلات دعماً لتنفيذ أفريقيا لخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٥٨ - وتتطلب إقامة هذه الشراكات الواسعة النطاق قدراتٍ في مجال الاتصال أوسع بكثير من القدرات المتاحة للمكتب حالياً. وتعزيز المكتب بموارد إضافية سيمكنه من توسيع نطاق عمله الحالي في هذا الصدد، ومن تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأمانة الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران والجماعات الاقتصادية الإقليمية في حشد الاستثمارات من أجل مبادرات كل منها المتعلقة بالتنمية وبالسلم والأمن.

٥٩ - علاوة على ذلك، وفي ضوء تزايد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال عمليات حفظ السلم، أطلق المكتب في عام ٢٠١٢ منبراً للدعوة لدعم القدرات الأفريقية المتعلقة بالبحوث والتدريب في مجال حفظ السلم بالتعاون مع دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الدعم الميداني. وعلى سبيل المثال، نظم المكتب والدائرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، جلسة إحاطة رفيعة المستوى لمركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلم في غانا من أجل دعم حشد الموارد وإقامة الشراكات للأنشطة التي يضطلع بها مركز التدريب. وقد أبرزت الأوضاع الأخيرة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى الحاجة إلى زيادة تعزيز الدعم لعمليات حفظ السلم الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بضمان التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لمراكز التدريب الأفريقية في مجال حفظ السلم، وعمليات دعم السلم بقيادة الاتحاد الأفريقي، والقوة الاحتياطية الأفريقية. وموارد إضافية، سيتمكن المكتب من تكثيف عمله في مجال الدعوة مع إدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الدعم الميداني، وكذلك مع مراكز التدريب الأفريقية في مجال حفظ السلم لمساعدة الاتحاد الأفريقي في سعيه إلى تفعيل قدرات قوته الاحتياطية الأفريقية بشكل كامل بحلول عام ٢٠١٥.

تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات

٦٠ - تتمثل إحدى الولايات الرئيسية للمكتب في تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي المهمة التي يضطلع بها من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا. وقد أثبتت هذه الآلية فعالية كبيرة لأغراض إعداد التقارير، غير أنه لم يكن بالإمكان الاستفادة منها في أمور أخرى إلا على أساس غير منتظم.

٦١ - وفي ضوء تزايد تعقيد مسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وطبيعتها المتشابكة، فإن الحاجة تدعو إلى تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا، لتمكينها من تحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق في دعم الأمم المتحدة لأفريقيا على نحو ما كلفتها به الدول الأعضاء. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٢٧ من قرارها ٢٨٧/٦٦، أن يقدم إليها توصيات في دورتها السابعة والستين بشأن سبل تعزيز فرقة العمل لضمان الأخذ بنهج أكثر اتساقاً وتكاملاً في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك في إطار متابعة تنفيذ جميع نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية الأخرى المتعلقة بأفريقيا. وفي هذا الصدد، يُقترح زيادة تعزيز فرقة العمل من خلال إضفاء الصفة المؤسسية عليها وتنشيطها باعتبارها وحدة فرعية داخل المكتب.

٦٢ - علاوة على ذلك، فإن إنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة والحاجة إلى حشد المدخلات الواردة من الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل الاستعراض الذي تجريه مرة كل سنتين على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٦، سيؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات فرقة العمل توجيهاً للفعالية في جمع وتنسيق المدخلات والبيانات والمعلومات الأساسية على صعيد منظومة الأمم المتحدة لأغراض آلية الرصد.

٦٣ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل وتنشيطها بموارد إضافية لتعزيز قدراتها يعتبراً أمراً مهماً. علاوة على ذلك، ستكفل فرقة العمل المعززة أيضاً مزيداً من الاتساق واتباع نهج أكثر تكاملاً في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٦٤ - كما يحتاج المكتب إلى موارد إضافية من أجل تنسيق دعم الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وبرامجه دون الإقليمية. ويتطلب هذا التنسيق تفاعلاً وتعاوناً منتظمين مع الاتحاد الأفريقي، ووكالة الشراكة الجديدة، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ويتطلب أيضاً المزيد من التنسيق القوي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز أوجه التآزر مع منظومة الأمم المتحدة. وينظم المكتب إحاطة إعلامية سنوية للجماعات الاقتصادية الإقليمية لكي يتسنى لها تعريف بعضها البعض والمجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، بالعمل الذي تقوم به. ويمكن تعزيز منبر الجماعات الاقتصادية الإقليمية هذا والاستفادة منه لدعم تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات.

رابعا - الاحتياجات من الموارد

٦٥ - يحتاج تعزيز المكتب إلى ما مجموعه ١٠ وظائف جديدة (٢ برتبة ف-٥، و٣ برتبة ف-٤، و٣ برتبة ف-٣، و١ برتبة ف-٢، و١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، هي تحديداً: وظيفتان لموظف برامج أقدم (ف-٥)، ووظيفتان لموظف برامج (ف-٤)، ووظيفة واحدة لموظف اتصالات (ف-٤)، ووظيفتان لموظف برامج (ف-٣)، ووظيفة واحدة لموظف شؤون اقتصادية (ف-٣)، ووظيفة واحدة لموظف شؤون اقتصادية معاون (ف-٢)، ووظيفة واحدة لكبير مساعدي شؤون الموظفين (ع ر ر)، في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المدرج في الباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتُنشأ الوظائف الجديدة المقترحة من أجل تعزيز وحدة تحليل ورصد السياسات والمكتب المباشر للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وستعزز هذه الوظائف قدرة المكتب على توفير الدعم المكرس للبلدان الأفريقية في سياق المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، وقدرته على دعم تنفيذ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة وتعزيز مهمة التنسيق بين الوكالات المنوطة بالمكتب وأنشطته في مجال الدعوة والاتصالات. وستبلغ تكاليف إنشاء ١٠ وظائف جديدة ما قدره ١٠٠ ١٢٧ ٤ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير مهام شاغلي الوظائف العشر المقترحة.

٦٦ - وبالإضافة إلى الموارد المتعلقة بالوظائف، يحتاج المكتب إلى الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بآلية الأمم المتحدة للرصد التي أوكلتها إليه الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٦/٢٩٣. إذ تُنظم خمسة اجتماعات تشاورية مع طائفة واسعة من الأطراف المعنية، تشمل البلدان المستفيدة والشركاء الإنمائيين التقليديين والناشئين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإدارتها وصناديقها وبرامجها. ويتمثل الغرض من هذه الاجتماعات التشاورية، في جملة أمور، في حشد المدخلات المقدمة من مختلف الأطراف المعنية لفائدة آلية الأمم المتحدة للرصد؛ وجمع البيانات الكمية والنوعية من أجل تقرير الأمين العام عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بشأن تنمية أفريقيا؛ واستعراض آليات الرصد القائمة وتقييم نقاط القوة والضعف فيها. وستبلغ الاحتياجات الإضافية ما قدره ٣٣٨ ٠٠٠ دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو المبين في المرفق الثالث.

٦٧ - ويحتاج المكتب إلى موارد مخصصة للسفر لتعزيز قدراته في مجال الدعوة والاتصالات والتوعية من خلال مشاركة المستشار الخاص والموظفين في اجتماعات إقليمية وعالمية هامة

بهدف التفاعل مع البلدان الأفريقية والنظراء الرئيسيين المعنيين بالتنمية الأفريقية من أجل التوعية باحتياجات أفريقيا وحشد الدعم من أجل تنمية القارة. وتشمل هذه الاجتماعات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، والاجتماعات السنوية لمصرف التنمية الأفريقي، والاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي/صندوق النقد الدولي، واجتماعات مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويتوقع أن تفضي أنشطة المكتب إلى زيادة فهم الدول الأعضاء لتحديات التنمية وفرصها في أفريقيا، وزيادة الدعم المقدم إلى أفريقيا وتوجيهه على نحو أفضل، وتعزيز أنشطة الدعوة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرامج ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة له. وستتيح هذه الأنشطة للمكتب أيضا إطلاع الدول الأعضاء على المسائل الراهنة والناشئة التي تواجهها أفريقيا والأولويات التي تفرضاها. وتبلغ الاحتياجات من الموارد في إطار سفر الموظفين ما قدره ٦٠٠ ٢٩٣ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، على النحو المبين في المرفق الرابع.

٦٨ - وفي الختام، تبلغ التكاليف الإجمالية ما قدره ٧٠٠ ٧٥٨ ٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، موزعة على النحو التالي: ١٠٠ ٠٣٦ ٤ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المدرج في الباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ و ٦٠٠ ٧٢٢ دولار في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية. ويرد بيان بهذه التكاليف في الجدول أدناه.

**موجز الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥،
موزعة حسب بابي الميزانية وأوجه الإنفاق
(بدولارات الولايات المتحدة)**

الاحتياجات الإضافية من الموارد لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥			باب الميزانية ووجه الإنفاق
المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	
			الباب ١١
٣ ٣٢٤ ٩٠٠	-	٣ ٣٢٤ ٩٠٠	الوظائف
٣٣٨ ٠٠٠	-	٣٣٨ ٠٠٠	الخبراء
٢٩٣ ٦٠٠	-	٢٩٣ ٦٠٠	سفر الموظفين
٤٨ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	الخدمات التعاقدية
١٠ ٢٠٠	٣ ٠٠٠	٧ ٢٠٠	مصرفات التشغيل العامة
١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠	اللوازم والمواد
١١ ٤٠٠	١١ ٤٠٠	-	الأثاث والمعدات

الاحتياجات الإضافية من الموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥			باب الميزانية ووجه الإنفاق
المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات المتكررة	
٤ ٠٣٦ ١٠٠	٢٠٤٠٠	٤ ٠١٥ ٧٠٠	المجموع الفرعي
			الباب ٢٩ دال
٦٢١ ٦٠٠	٣٠٣ ٦٠٠	٣١٨ ٠٠٠	مصروفات التشغيل العامة
١٠١ ٠٠٠	١٠١ ٠٠٠	-	الأثاث والمعدات
٧٢٢ ٦٠٠	٤٠٤ ٦٠٠	٣١٨ ٠٠٠	المجموع الفرعي
٤ ٧٥٨ ٧٠٠	٤٢٥ ٠٠٠	٤ ٣٣٣ ٧٠٠	المجموع

خامسا - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الجمعية العامة

٦٩ - يُطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

(أ) الموافقة على إنشاء ١٠ وظائف جديدة، منها وظيفتان برتبة ف-٥ و ٣ وظائف برتبة ف-٤ و ٣ وظائف برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛

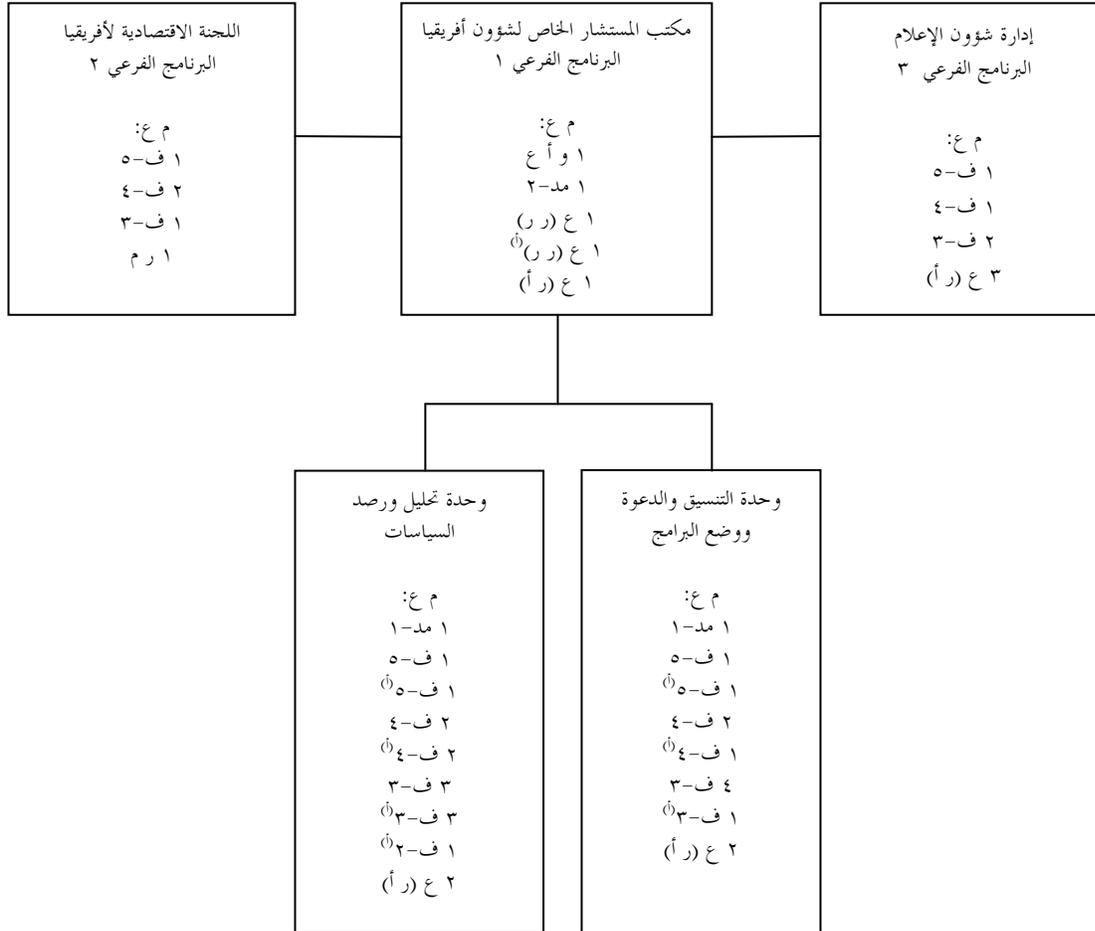
(ب) الموافقة على رصد اعتمادات إضافية بمبلغ إجمالي قدره ٤ ٠٣٦ ١٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالمين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المدرج في الباب ١١، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشمل تلك الاعتمادات مبلغ ٤ ٠١٥ ٧٠٠ دولار يتعلق بأنشطة متكررة ومبلغ ٢٠٤ ٤٠٠ دولار يتعلق بأنشطة غير متكررة وتُحمل على حساب صندوق الطوارئ؛

(ج) الموافقة على رصد اعتمادات إضافية بمبلغ إجمالي قدره ٧٢٢ ٦٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، وتشمل تلك الاعتمادات مبلغ ٣١٨ ٠٠٠ دولار يتعلق بأنشطة متكررة ومبلغ ٤٠٤ ٦٠٠ دولار يتعلق بأنشطة غير متكررة وتُحمل على حساب صندوق الطوارئ؛

(د) الموافقة على رصد اعتمادات إضافية بمبلغ إجمالي قدره ٣٧٥ ١٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلها مبلغ مناظر يُقيد في الباب ١ من الإيرادات، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الملاك الوظيفي المقترحان لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥



المختصرات: ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ع (ر ر)، الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛
ر م الرتبة المحلية؛ م ع، الميزانية العادية؛ و أ ع، وكيل أمين عام.
(أ) وظيفة (وظائف جديدة).

المرفق الثاني

المهام الموكلة إلى شاغلي الوظائف الجديدة المتوخى إنشاؤها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

موظف برامج أقدم (ف-٥)

١ - يتولى موظف البرامج الأقدم (ف-٥) استعراض آليات الرصد القائمة التي يزيد عددها على الخمسين، فيحدد نطاقها وأولوياتها ومنهجيتها وتغطيتها ومواطن القوة والضعف فيها إضافة إلى أوجه التكامل المحتملة بينها وبين آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة؛ ويقترح هيكلًا وطرائق عمل لآلية الرصد بناء على الاستعراض المذكور؛ ويرأس المشاورات المجرية مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام؛ وينسق إعداد التقارير التي توفر المعلومات الأساسية اللازمة لجلسات التشاور مع الأطراف المعنية؛ وينسق، بإشراف المدير ورئيس وحدة تحليل ورصد السياسات، إعداد تقارير الأمين العام، بما في ذلك التقارير التي تناول استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

موظف برامج أقدم (ف-٥)

٢ - يتولى موظف البرامج الأقدم (ف-٥)، تحت الإشراف المباشر للمدير ورئيس وحدة التنسيق والدعوة ووضع البرامج، تنسيق أعمال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا؛ ويعقد جلسات فرقة العمل المذكورة؛ ويجري استعراضًا للالتزامات المتعددة الأطراف تجاه أفريقيا، بما في ذلك جميع الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة حاليًا بين أفريقيا ومختلف الشركاء الإنمائيين، إضافة إلى الالتزامات التي تعهدت بها المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية وغيرها؛ ويجري المشاورات مع الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام في البلدان الحديثة العهد بمنح الدعم؛ ويكفل إجراء متابعة متسقة ومنسقة لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية؛ ويتولى تنسيق وحشد المدخلات من كيانات منظومة الأمم المتحدة وإدارتها وصناديقها وبرامجها؛ وينسق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛ ويقدم مساهمات في تقارير المعلومات الأساسية التي تعد للاجتماعات وفي تقارير الأمين العام، بما فيها التقارير التي تناول استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

موظف برامج (ف-٤)

٣ - يقوم موظف البرامج (ف-٤) باستعراض الالتزامات التي قطعتها البلدان الأفريقية؛ ويجري تقييمًا للتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ التزاماتها في مختلف المجالات، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية والسياسية والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، فضلًا عن الالتزامات المتعهد بها فيما يتصل بقطاعات شتى منها الزراعة والأمن الغذائي والتعليم وما إلى ذلك؛ ويجري المشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات القارية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام في البلدان الأفريقية؛ ويبادر إلى إجراء مشاورات مع الاتحاد الأفريقي؛ ويساعد في تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء التي تعقد للتشاور مع الأطراف المعنية؛ ويقدم مساهمات في تقارير المعلومات الأساسية التي تعد للاجتماعات وفي تقارير الأمين العام، بما في ذلك التقارير التي تتناول استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

موظف برامج (ف-٤)

٤ - يقوم موظف البرامج (ف-٤) برصد ودراسة الدور المتزايد في أفريقيا للشركاء الإنمائيين الجدد والناشئين، ومنهم البرازيل وتركيا وجمهورية كوريا والصين والهند ودول الخليج وغيرها؛ ويدرس الأطر الاستراتيجية القائمة التي هي ركيزة تعاون هذه الجهات الفاعلة مع أفريقيا؛ ويتولى رصد وتتبع تنفيذ الالتزامات التي يتعهد بها هؤلاء الشركاء تجاه تنمية أفريقيا، ويدرس ملامح تعاونهم مع البلدان الأفريقية، بما في ذلك في مجالات مثل التجارة الدولية والمعونة التجارية والديون الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي؛ ويقدم مساهمات في تقارير المعلومات الأساسية التي تعد للاجتماعات وفي تقارير الأمين العام، بما في ذلك التقارير التي تتناول استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

موظف اتصالات (ف-٤)

٥ - يتولى موظف الاتصالات (ف-٤) قيادة الأنشطة المتعلقة بالاتصالات والدعوة؛ ويضع استراتيجية للاتصالات والدعوة لفائدة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يضمنها نواتج قابلة للقياس، ويتولى توجيهها وتنفيذها، ويكفل فعالية الرصد والتقييم والإبلاغ؛ ويعد التقارير عن الاتصالات والدعوة والرسائل الإخبارية الإلكترونية والمطبوعة؛

ويقدم الدعم إلى المكتب لتنسيق دوره كرئيس لمجموعة الدعوة والاتصالات في إطار آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا؛ ويتولى التنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) وسائر الشركاء من أجل وضع الرسائل الدعوية ونشرها؛ ويقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإدارة شؤون الإعلام وجهات أخرى، بإرساء منبر للاتصالات من أجل التوعية بقضايا التنمية في أفريقيا؛ ويعد رسائل دعوية و/أو مواد دعائية قائمة على الأدلة من قبيل العروض، والإحاطات المعدة عن السياسات العامة وما شابهها، وذلك بالتشاور مع مدير المكتب ورئيس وحدة تحليل ورصد السياسات؛ ويتعهد الموقع الشبكي ويعنى بتطوير مواد المحتوى الحملة في الموقع وتحديثه؛ وقيم الصلات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المغتربين الأفارقة المعنية بمسائل التنمية والسلام والأمن في أفريقيا، ويحافظ عليها.

موظف برامج (ف-٣)

٦ - يقدم موظف البرامج (ف-٣) الدعم في مجال إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء، بما فيها البلدان الأفريقية، والشركاء الإنمائيون التقليديون والجدد والناشئون، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، والمؤسسات الخاصة، إضافة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإدارتها وصناديقها ووكالاتها، بما فيها مؤسسات بریتون وودز، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية الأفريقي؛ ويساعد في حشد الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لآلية الرصد التابعة للمنظمة؛ ويقدم العون في تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛ ويقدم إسهامات تدرج في التقارير المعدة لجلسات التشاور.

موظف برامج (ف-٣)

٧ - يقدم موظف البرامج (ف-٣) الدعم لعقد اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا؛ ويتولى المتابعة المتسقة والمنسقة لعملية تنفيذ النتائج ذات الصلة بأفريقيا المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، ولا سيما تنفيذ النتائج المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ ويقدم الدعم اللوجستي والفني والمساندة للأعمال التي تقوم بها فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا؛ ويجري اتصالات منتظمة بأعضاء فرقة العمل المذكورة لإطلاعهم على الأعمال التي تقوم بها؛ ويوفر العون في

تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛ ويقدم إسهامات تدرج في التقارير المعدة لجلسات التشاور.

موظف شؤون اقتصادية (ف-٣)

٨ - يقدم موظف الشؤون الاقتصادية (ف-٣) المساعدة في تنفيذ استراتيجية الاتصالات والدعوة وفي أعمال الرصد والتقييم والإبلاغ الفعال؛ ويعد إحاطات عن السياسات العامة تبرز التحديات الماثلة وتقدم التوصيات السياساتية وتوضح الاتجاهات المستجدة الرئيسية فيما يتعلق بمسائل التنمية والسلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما في سياق مبادرة تغير المناخ؛ ويتولى رصد كبرى المسائل التجارية والإئتمانية في السياق الأفريقي؛ ويوفر الدعم فيما يتعلق بتفاعل المكتب مع مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ويقدم الدعم الفني لمشاركة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية؛ ويوفر الدعم الفني واللوجستي فيما يتصل بالتحضير لأسبوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المقامة فعالياته على هامش دورات الجمعية العامة؛ ويوفر العون لرئيس وحدة تحليل ورصد السياسات فيما يتعلق بمتابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضمان وضع الأولويات الأفريقية في الحسابان؛ ويساعد، بالتعاون مع مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تحديد المواضيع التي تم أفريقيا بالذات لكي يتناولها المجلس في الجزء العام من دورته؛ ويرشح الخبراء الأفريقيين الذين يدعون للمشاركة في حلقات النقاش ذات الصلة بأفريقيا.

موظف شؤون اقتصادية معاون (ف-٢)

٩ - يقدم موظف الشؤون الاقتصادية المعاون (ف-٢) الدعم لمتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ ويقوم بتجميع وتبويب البيانات الدقيقة والموثوق بها لفائدة آلية الأمم المتحدة للرصد؛ ويضع قاعدة شاملة للبيانات المتعلقة بجميع القطاعات المشمولة بآلية الأمم المتحدة للرصد، ويتولى تحديث قاعدة البيانات بانتظام؛ ويعد المرفقات الإحصائية الملحقة بالتقارير؛ ويرصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا؛ ويقوم بالصلات بالمنظمات الدولية والإقليمية المعنية للتحقق من دقة البيانات.

كبير مساعدي شؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))

١٠ - يقدم كبير مساعدي شؤون الموظفين (ع (ر ر)) الدعم الفني في إدارة الأولويات والجدول الزمني والاتصالات وتدقيق العمل في مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ويتولى تنسيق الأنشطة وإجراءات العمل ورصدها؛ ويكون بمثابة حلقة اتصال بين الرؤساء

وكبار الموظفين؛ ويعد الردود على المراسلات والإفادات أو يعد مسودات للردود؛ ويشرف على عمل موظفي الدعم ويتولى تدريبهم؛ وينظم حفلات الاستقبال والاجتماعات الرسمية؛ ويتولى مهام مراقبة الجودة بالنسبة لجميع الوثائق الصادرة.

المرفق الثالث

الاحتياجات المقدرة اللازمة لجلسات التشاور مع الأطراف المعنية

(بدولارات الولايات المتحدة)				مكـان الانعقاد	عدد الخبراء المشاركين	المدة (بالأيام)	الأطراف المعنية
المجموع	مصرفات محطات السفر	بدل الإقامة اليومي	تكاليف تذاكر السفر جوا				
٨٠٠٤٨	٣٦٣٦	٢٠٤١٢	٥٦٠٠٠	نيويورك	٣	١٨	المنظمات الإقليمية والدولية
٦٧٥٠٤	١٢١٦	١٨٢٨٨	٤٨٠٠٠	باريس	٣	١٦	الشركاء الإئمائيون التقليديون
٦٠٨٥٥	١١٤٠	١٤٧١٥	٤٥٠٠٠	أديس أبابا	٣	١٥	البلدان الأفريقية
٦٤٥٤٥	١١٤٠	١٨٤٠٥	٤٥٠٠٠	الدوحة	٣	١٥	الشركاء الناشئون الجدد
٦٥٠٤٠	٣٠٣٠	١٧٠١٠	٤٥٠٠٠	نيويورك	٣	١٥	منظمات المجتمع المدني
٣٣٧٩٩٢	١٠١٦٢	٨٨٨٣٠	٢٣٩٠٠٠				المجموع

المرفق الرابع

الاحتياجات المقدرة لتكاليف سفر الموظفين

(بدولارات الولايات المتحدة)				عدد الموظفين	مكان الانعقاد	عدد الأيام	الاجتماع
تكاليف تذاكر السفر جوا	بدل الإقامة اليومي	مصرفات محطات السفر	المجموع				
٢٧ ٥٧٠	٢ ٥٠٢	٦٠٦	٣٠ ٦٧٨	٣	بيجين	٣	منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، تموز/يوليه ٢٠١٥
١٨ ١٦٠	١ ٥٧٨	٤٠٤	٢٠ ١٤٢	٢	ريو دي جانيرو، البرازيل	٣	مؤتمر القمة لبلدان أفريقيا وأمريكا الجنوبية، حزيران/يونيه ٢٠١٥
١٣ ٦٤٠	٢ ٨٥٠	٤٠٤	١٦ ٨٩٤	٢	موسكو	٣	مؤتمر قمة بلدان البريكس، حزيران/يونيه ٢٠١٤
١٦ ٠٨٠	١ ٦٨٢	٤٠٤	١٨ ١٦٦	٢	أبوجا	٣	مؤتمر القمة للتعاون بين تركيا وأفريقيا، الاستعراض الوزاري، حزيران/يونيه ٢٠١٤
١٥ ٦٢٠	١ ٨٠٠	٤٠٤	١٧ ٨٢٤	٢	اسطنبول، تركيا	٣	مؤتمر القمة للتعاون بين أفريقيا وتركيا، الاستعراض الوزاري، حزيران/يونيه ٢٠١٤
٣١ ٣٥٠	٣ ٥٣٧	٦٠٦	٣٥ ٤٩٣	٣	هونغ كونغ، الصين	٣	مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
٣ ٠٨٠	٢ ٣٨٨	٤٠٤	٥ ٨٧٢	٢	جنيف	٣	الاستعراض العالمي لبرنامج المعونة التجارية لمنظمة التجارة العالمية، تموز/يوليه ٢٠١٥
٢٢ ٠٤٠	٢ ٤٦٦	٤٠٤	٢٤ ٩١٠	٢	سول	٣	مؤتمر القمة للتعاون بين جمهورية كوريا وأفريقيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
١ ٧٠٠	٣ ٦٣٠	٤٠٤	٥ ٧٣٤	٢	واشنطن العاصمة	٥	الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠١٤
١ ٧٠٠	٣ ٦٣٠	٤٠٤	٥ ٧٣٤	٢	واشنطن العاصمة	٥	الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)							
الاجتماع	عدد الأيام	مكان الانعقاد	عدد الموظفين	تكاليف تذاكر السفر جوا	بدل الإقامة اليومي	مصاريف محطات السفر	المجموع
مصرف التنمية الأفريقي، أيار/مايو ٢٠١٤	٤	جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا	٣	٣٥ ٦٧٠	٣ ١٥٦	٦٠٦	٣٩ ٤٣٢
مصرف التنمية الأفريقي، أيار/مايو ٢٠١٥	٤	جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا	٣	٣٥ ٦٧٠	٣ ١٥٦	٦٠٦	٣٩ ٤٣٢
مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	٥	جنيف	٢	٣ ٠٨٠	٣ ٩٨٠	٤٠٤	٧ ٤٦٤
مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	٥	جنيف	٢	٣ ٠٨٠	٣ ٩٨٠	٤٠٤	٧ ٤٦٤
مؤتمر القمة الأفريقي - العربي	٥	مدينة الكويت	٢	١٦ ٠٠٠	١ ٩١٤	٤٠٤	١٨ ٣١٨
المجموع				٢٤٤ ٤٤٠	٤٢ ٢٤٩	٦ ٨٦٨	٢٩٣ ٥٥٧

المختصرات: بلدان البريكس، البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.